جامعة السلطان قابوس
مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

Sultan Qaboos University
Journal of Arts & Social Sciences

ملامح ضمور الهوية الأندلُسيّة في القرن السَّادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي

نوال بنت فرحان محمد الخالدي

أستاذ مساعد
قسم التاريخ - كلية الآداب
جامعة الملك فيصل
OS-khaldi@hotmail.com

تاريخ الاستلام: ٢٠٢١/٠٣/٢٤
تاريخ القبول للنشر: ٢٠٢١/١١/٢٠

ملامح ضمور الهوية الأندلُسيّة
في القرن السَّادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي

نوال بنت فرحان محمد الخالدي

الملخص

اعترى ملامح الهوية الأندلُسيّة ضمورٌ إبان وقوع الأندلس تحت سلطة المرابطين المغاربة، فباتت الأندلس كأنها ولايةٌ مغربيةٌ، وذلك في نهاية الربع الأخير من القرن الخامس الهجري/ الحادي الميلادي لمَّا أسقط الأمير يوسف بن تاشفين ممالك الطوائف في الأندلس عام (٤٨٥هـ/ ١٠٩٢)، واستمر المغاربة يحكمون الأندلس حتى هزيمة الموحدين في موقعة العقاب عام (٦٠٩هـ/ ١٢١٢م)، وورثوا التركة السياسية للمرابطين في حكم المغرب والأندلس معًا، فظل المجتمع في الأندلس طيلة قرن كامل ويزيد يتأثر رويدًا رويدًا بحكامه المغاربة، وهذا ما أثر في سمات هويته التي كانت تميز الهوية الأندلُسيّة، سواءٌ في نظام الحكم والإدارة أو الحياة العلمية أو الاجتماعية، ويتتبع البحث ملامح هذا الضمور الذي لحق بهوية المجتمع الأندلسي التي طالما اعتز بتفردها عن العدوة المغربية، ويرصدها ويبين نتائجها على عادتها الاجتماعية وموروثها التقليدي، وطابعها الثقافيّ والمذهبيّ الذي عرفت به الأندلس منذ قرون، فقد كان المذهب المالكيّ مذهب الدولة الرسميّ حتى عصر المرابطين، ولكن مع حكم الموحدين تبدل الوضع فأصبح المذهب المالكيّ محاربًا، ومذهب الدولة الرسميّ للخلفاء الموحدين هو الظاهريّ، ولا مشاحة في أنه يعدُّ أكبر تأثير في الهوية الأندلُسيّة الذي كان من أبرز سماتها مذهب مالك، إزاء محاولات المجتمع الأندلسيّ التماسك أمام الذوبان في منظومة الآخر.

الكلمات المفتاحية: الأندلس؛ ملامح؛ الهوية؛ المرابطين؛ الموحدين.

Features of the Atrophy of the Andalusian Identity In the 6th H. Century/ 12th Century AD.

Nawal Farhan Muhammad Al-Khaldi

Abstract

Andalusian identity features were atrophied when Al-Andalus fell under the authority of the Moroccan Al-moravids; thus, it became like a Moroccan “vilayet” (state) at the end of the last quarter of the 5th Hijra century/ 11th century AD when Prince Yusuf ibn Tashfin ended the rule of Taifas’ small kingdoms in Al-Andalus in 485H./1092. The Moroccans continued to rule Al-Andalus until the Almohads were defeated in the battle of ‘Al-Eqaab’ in 609H./1212. They inherited the political legacy of Almoravids by ruling both Morocco and Al-Andalus together. For a whole century and more, the society in Al-Andalus has been gradually affected by its Moroccan rulers. This has influenced the features of its identity that distinguished the Andalusian identity, whether in the system of government and administration, social or scientific life. This research is tracing the features of this atrophy that affected the identity of the society, which society has always cherished its uniqueness from the Moroccan identity. The research is also monitoring it and showing its outcomes on its social customs, traditional heritage, and cultural and doctrinal character, with which Al-Andalus was known for centuries. The Maliki School was the official state doctrine until the Almoravid era. However, with the rule of Almohads, the situation changed and Al-Malki School of thought was being fought, and the official state doctrine of Almohad Khalifs was Al-Zāhiri. It is undeniable that it is the biggest impact on the Andalusian identity, whose prominent feature was Malik’s doctrine, as regards the Andalusian society’s attempts to cohesion in front of melting into the system of the other.

Keywords: Andalusia; Features; Identity; Almoravids; Almohads.

المقدمة

افتخرت الهوية الأندلُسيّة باستقلاليتها عن العدوة المغربية سياسيًّا وحضاريًّا، وأثبتت تفرُّدها بحكم موقعها الجغرافي في شبه الجزيرة الإيبيرية، وتكون المجتمع الأندلسي من أخلاط عرقية ودينية مختلفة كالعرب والبربر والمولدين والصقالبة وأهل الكتاب من اليهود والنصارى، تلك الأخلاط امتزجت بعدما ذاب ما بينها من فروق وتناقضات مُشكِّلةً الهوية الأندلُسيّة التي أسست حضارة أندلسية متميزة أيضًا أثرت في الحضارة الأوروبية، إلا أن إفرازات التغير السياسي امتدت إلى الهوية الأندلُسيّة بكل سماتها العلمية والاجتماعية، وامتدت إلى النظم الإدارية والسياسية أيضًا، ويرصد البحث أبرز ملامح التغير الذي طرأ على الأندلس متأثرًا بحكامه المغاربة، وهو ما أدى إلى ضمور هويته، ولا ريب فقد أصبحت الأندلس في القرن (٦هـ/ ١٢م) منذ الربع الأخير من القرن (٥هـ/ ١١م) ولاية مغربية بعدما أسقط الأمير يوسف بن تاشفين ممالك الطوائف عام (٤٨٥هـ/ ١٠٩٢)، واستمر المرابطون يحكمون الأندلس حتى ورث دولتهم الموحدون لما أسقطوها عام (٥٤٠هـ/ ١١٤٦م)، ولا ريب فالموحدون من المغرب أيضًا؛ لذا استمر التأثير المغربي في الأندلس وهويتها حتى نهاية دولتهم إثر هزيمتهم في موقعة العقاب (٦٠٩هـ/ ١٢١٢م)، وكما يقول ابن خلدون في مقدمته: «الناس تبعًا للسلطان وعلى دينه»، وقبل استعراض تلك السمات وما أصابها من ضمور، يجدر بنا التعريف بمصطلح (الهوية) وبيان مدلولاته.

المعنى اللغوي والاصطلاحي للهوية:

اللغوي: وردت لفظة هَويّة بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد الياء في معاجم اللغة بمعانٍ متعددة؛ ففي (القاموس المحيط) للفيروزآبادي، و(تاج العروس) للزبيدي بمعنى الحفرة البعيدة القعر، أو بمعنى الدوي، فيقال: سمع لأذنيه هويًّا؛ أي دويًّا وزنةً، وقيل: (وقد هوت أذنه تهوي) (الفيروزآبادي، ٢٠٠٥: ١٣٤٧ مادة هـو؛ الزبيدي، ١٩٦٥: ج٤٠، ٣٣٤). وتطرق (المعجم الوسيط) إلى توضيح كلمة (الهوية) فأشار إلى أنها تعني في الفلسفة حقيقة الشيء أو الشخص التي تميزه وتحدده (م م، ٢٠٠٤: ٩٩٨).

وجاء ورودها أيضًا في كتب الفلاسفة المسلمين، منهم الفارابي (ت ٣٣٩هـ/ ٩٥٠م) فقال: إن كلمة الهوية هي كلمة اشتقها العرب من (الهو)؛ ليدللوا على المعنى الذي تؤديه كلمة (إستين) باليونانية؛ أي فِعل الكينونة الذي يربط بين الموضوع والمحمول، ثم عدلوا عنها ووضعوا كلمة (الموجود) مكان (هو) والوجود مكان (الهوية) (الفارابي، ١٩٨٨: ٦٢)، أما الفيلسوف الأندلسي ابن رشد (ت ٥٩٥هـ/ ١١٩٨م) فقد عدَّ مصطلح (الهوية) مرادفًا لمصطلح (الوجود) الذي يقال على أجناس المقولات، وهو الشيء الذي يجاب به عن سؤال: من هذا الشخص المشار إليه القائم بذاته؟ وهذا السؤال هدفه معرفة الجوهر والدليل عليه (ابن رشد، د.ت: ٧٤٧).

الاصطلاحي:

لم يرد معنى اصطلاحي للهوية عند المؤرخين الأندلسيين أو غيرهم من مؤرخي التاريخ الإسلامي، لكن من خلال المعنى اللغوي تتضح الأبعاد الدلالية للهوية؛ إذ هي تعبر عن (الأصل أو العمق) كما يشي به تعريف كلٍّ من الفيروزآبادي والزبيدي، أو (مكونات الشيء أو الجوهر)، وكما ورد في سياق تعريفَيّ الفارابي وابن رشد؛ لذا لجأنا إلى تعريفات الباحثين الذين وضعوا تعريفات اصطلاحية بناءً على تلك المعاني اللغوية، ومن أبرز هؤلاء (أليكس ميكشيللي) الذي عرف الهوية بأنها: مركب من المعايير الذي يسمح بتعريف شعور داخلي ما، وينطوي الشعور على مجموعة من المشاعر المختلفة؛ كالشعور بالوحدة والتكامل والاستقلال، والشعور بالثقة المبني على أساس من إرادة الوجود (ميكشيللي، ١٩٩٣: ١٥).

وذهب (مجموعة من المؤلفين) في تعريف الهوية: إلى أنها تمثل كيانًا أو مجموعة من الانتماءات إلى مقومات مشتركة، وتتخذ طابعًا سيكولوجيا وفلسفيًّا في المقام الأول (م م، ٢٠١٣: ٣٣).

وفي ضوء تلك المفاهيم أرى أن الهوية: مجموعٌ من السمات والصفات التي تميز التشكلات الجماعية، وتعبر عن تشكل تاريخيّ وحضاريّ أو دينيّ أو وطنيّ أو ثقافيّ أو عرقيّ، وتسهم في بناء حلقات التواصل بين الأفراد كافة داخل المجتمع، وغالبًا ما تكون ضابطةً لتلك العلاقة؛ كالهوية الإسلامية مثلًا وما تلزمُ به معتقديها من شرائع ومبادئ.

سمات الهوية الأندلُسيّة:

لئن كانت الهوية مزيجًا من السمات الوطنية والاجتماعية والثقافية والتاريخيّة والعمرانية؛ فإننا إذا أمعنا النظر وجدنا أن لها مستويات متعددة ومتداخلة، فهناك هويةٌ أساسيةٌ، مثل (الدينية) وهوية ثانوية مثل (الوطنية والاجتماعية والثقافية والعرقية)، ونحن بصدد الحديث عن الهوية الثانوية للأندلس بوصفها خاصة بها؛ لأن الأندلس - بلا ريب - تشترك مع العدوة المغربية في الهوية الأساسية، ومن نافلة القول التعريج على أمر مهم، وهو أن التأثير الشاميَ والعراقيَ في عصر الإمارة الأموية (١٣٨- ٣١٦هـ/ ٧٥٦-٩٢٩م) يختلف جذريًّا عن التأثير المغربي؛ فالأول كان ذا طابع اختياري من الحضارتين الشامية والعراقية، بالإضافة إلى أن بعضه كان بتأثر المجتمعات بعضها ببعض، فضلًا عن أن التأثيرين كانا في بداية تشكيل سمات الهوية الأندلُسيّة التي هي دمجٌ بين المؤثرات العربية الإسلامية بالإسبانية، أما الثاني فجاء بعد أربعة قرون من تحديد رسم الهوية الأندلُسيّة، وكان طابعه شبه إجباري، فقد تحولت الأندلس إلى ولاية مغربية، وبعض ما وصل إليها كان أشبه بالوصاية من هرم السلطة.

وسوف أستعرض الضمور في السمات السياسية ابتداءً؛ لأنها تمثل الجذور، وعليه تراكم الضمور والتغيرات الأخرى.

أولًا - ضمور في سمات الحكم والسياسة:

عادت الأندلس إلى حضن سلطة مركزية واحدة بعد أن اعتلى الأمير المرابطي يوسف بن تاشفين (٤٥٦-٥٠٠هـ/ ١٠٦٣-١١٠٦م) الحكم في الأندلس، وأسقط ممالك الطوائف التي تقاسمت حكم الأندلس عندما أعلنت نهاية الخلافة الأموية سنة (٤٢٢هـ/١٠٣٠م) والتي على إثرها فقدت البلاد وحدتها السياسية، وانتثر عقدها في كياناتٍ سياسية صغيرة اتسمت العلاقات فيما بينها بالعدائية والصراعات الدموية، كابدت الأندلس بسببها من التفكك والتناحر حوالي خمس وثمانين سنة، فكان ابن تاشفين لها المنقذ والمعيد للوحدة (ابن بلقين، ١٩٥٥: ١٠٧-١٣٠؛ مؤلف مجهول، ١٩٧٩: ٥٣).

فاستفتحت الأندلس مطلع القرن (٦هـ/ ١٢م) على نظام سياسي قديم جديدٍ إبان استقرار الأوضاع للمرابطين، وهذا ما أسهم في بدايةٍ ضمور هوية الأندلس السياسية؛ إذ كانت السلطة أيام الأمويين وحتى ممالك الطوائف - مع احتياجهم إلى السند الشرعي من الفقهاء- في أيدي الساسة، ولكن الوضع اختلف في عصر المرابطين، فأصبح الفقهاء وما تمتعوا به من نفوذ هو المحرك للأمراء المرابطين في تسيير شؤون الحكم، ولا ريب في أن ابن تاشفين كان يفضل الفقهاء ويعظم العلماء ويصرف لهم الأموال ويأخذ فيها برأيهم، ويقضي بفتاويهم حتى لو على نفسه (ابن عذاري، ١٩٥٥: ج ٣، ٥٨٩).

وتفيدنا المصادر بعددٍ من الشواهد التي تجلى ذلك فيها؛ مثل قيام الأمير يوسف بن تاشفين باستشارة الفقهاء في كثير من الأمور؛ مثل طلبه الذي قدمه للفقهاء لكي يفتوا له بالموافقة على طلب الأموال من الناس للاستعانة بها في الجهاد، ولكنَّ فقيهًا أندلسيًّا وهو أبو عبدالله ابن الفراء (ت ٥١٤هـ/١١٢٠م)[1] اعترض على طلَب المعونة من الناس، وأرسل إلى الأمير رسالة جاء فيها: ما طلبته يا أميرَ المسلمين من اقتضاء المعونة، مستندًا على فتوى من القضاة والفُقهاء بالعدوة والأندلس بأن عُمر بن الخطاب اقتضاها، وهو صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وضجيعه في قبره، ولا يشك في عدله...، لكنَّ عمرًا ما اقتضاها حتى حلف أنه ليس عنده درهم واحد في بيت مال المسلمين يُنفقه عليهم، فلتدخل المسجد الجامع هنالك بحضرةٍ من أهل العلم، وتؤدي اليمين على أنه ليس عندك درهم واحد في بيت مال المسلمين وحينئذ توجب معونتك، فنفذ الأمير طلب ابن الفراء(ت٥١٤هـ/ ١١٢٠م)، (المقري، ١٩٩٥:ج ٤، ١٠٤؛ الناصري السلاوي، ١٩٩٧: ج ٢، ٥٤). فالأمر هنا خرج من دائرة مشورة واستفتاء الفقهاء إلى دائرة إلزام الأمير بأمر الفقيه، فلا يأخذ ابن تاشفين برأي الفقهاء حتى يستمد منهم دعمًا شكليًّا، وإنما كان يعدُّ تحركاته في ضوء الشرع إذا ما التزم بفتواهم وآرائهم وأنهم القاعدة التي ترتكز عليها دولته.

ومؤشر آخر على ضمور هوية الأندلس السياسية وتحولها إلى سلطة الفقهاء ذلك عندما اشترطوا على يوسف بن تاشفين بضرورة منحه الشرعية من الخليفة العباسي لكي تتم البيعة له، فما كان من ابن تاشفين إلا أن لبى مطلبهم وأرسل القاضي أبا بكر بن العربي (ت ٥٤٣هـ/١١٤١م) [2] للحصول عليها (ابن خلدون، ٢٠١٠: ٢١١-٢١٢؛ الناصري السلاوي، ١٩٩٧: ج٢، ٥٨)، والواقع أن وضع دولة المرابطين القوي وقيامها بواجب الجهاد في الأندلس وحمايتها من السقوط في أيدي النصارى الإسبان، فضلًا عن دعم الفقهاء الشرعي لها لا يجعلها في حاجة ماسة إلى ذلك التقليد، والدعم الاسمي من الخلافة العباسية إلا أن تنفّذ سلطة الفقهاء حدا به إلى تحقيق رغبتهم.

ويبدو تعاظم الأمر في عهد الأمير علي بن يوسف (٥٠٠-٥٣٧هـ/ ١٠٨٣-١١٤٣م) الذي وصف بافتقاده صفة الحزم، فقد تحول في عهد الأمير علي بن يوسف إلى تسلط المؤسسة الدينية؛ ذلك عندما طلب الفقهاء من الأمير علي ضم سرقسطة[3] واصفًا ابن سعيد المغربي المشهد بأنه كان من تدبير الفقهاء في عصر المرابطين الذين امتدت أيديهم وآمالهم، وزينوا لعلي بن يوسف أخذ بلاد الثغر من عماد الدولة، بل منحوه سندًا شرعيًّا وحجة قوية بحماية أراضي المسلمين بقولهم: (إن الشرع يدعوك أن تسعى في أخذ تلك المدينة منهم؛ لكونهم مسالمين لنصارى الإسبان) (مؤلف مجهول، ١٩٧٩: ٩٨؛ ابن سعيد، ٢٠٠٩: ج٢، ٤٣٨)، ومما استرعى النظر إشارة القاضي أبي الوليد بن رشد[4] على الأمير علي بن يوسف بأن يقوم بتغريب النصارى المعاهدين من الأندلس إلى المغرب بسبب معاونتهم للإسبان ضد المسلمين، وبغض النظر عن الظروف وحيثياتها وأسبابها إلا أن الأخير اقتنع برأي الفقيه ابن رشد ونفذه سنة (٥٢٠هـ/ ١١٢٦م) وأجلى بعض المستعربين إلى المغرب (ابن رشد، ١٩٨٧: ٣٥٩).

وثمة مشهد آخر من تحكم الفقهاء في قرارات الدولة وهو أن يتولى الفقهاء أعمال الوزراء والدواوين؛ مثل متابعة بيت المال والأحباس، وتعمير المساجد وما يتعلق بها (ابن أبي زرع، ١٩٧٢: ٣٣)، ومن اللافت أن هذا النفوذ وصل إلى مطالبة القاضي أبي الوليد بن رشد الأمير علي بن يوسف بخلع أخيه الأمير أبي طاهر تميم عن ولاية الأندلس، واستجاب له مباشرة وخلع أخاه أبا طاهر (المراكشي، ١٣٦٨: ج٢، ١٦٧). وصرح المراكشي في كتابه (المعجب) بأن هذا النفوذ لم تعرفه الأندلس من قبل بقوله: «واشتد إثاره لأهل الفقه والدين، وكان لا يقطع أمرًا في مملكته دون مشورة الفقهاء، .....فبلغ الفقهاء في أيامه مبلغًا عظيمًا لم يبلغوا مثله في الصدر الأول من فتح الأندلس، ولم يزل الفقهاء على ذلك وأمور المسلمين راجعة إليهم، وأحكامهم صغيرها وكبيرها موقوفة عليهم طول مدته فعظم أمر الفقهاء» (المراكشي، ١٣٦٨: ج٢، ١٧١)، وعدَّ (حمدي عبدالمنعم حسين) أن الفقهاء بهذا النفوذ قد انحرفوا عن جادة الاعتدال في تدخلهم في أمور الدولة، وأن ذلك بلا شك من المثالب الاجتماعية لعصر علي بن يوسف (حسين، ١٩٩٧: ٣٣٠)، ولكن الباحث بالغ في أوصافه على الفقهاء وعلى عصر الأمير عليٍّ بنعته بأن فيه مثلبًا اجتماعيًّا، وأغفل أن الفقهاء بوصفهم ممثلين للدين يمدون المرابطين بالشرعية، بل هم ركيزة أساسية لحكمهم؛ لذا فإنهم كانوا يعدُّون أوفياء للمبدأ الذي قامت عليه دولتهم، وإن من الإجحاف اعتبار ذلك نقيصة، لكنه لا يخرج من كونه عاملًا

مهمًّا في تغير سمات الأندلس السياسية وضمور هويتها، في ظل تحولها إلى ولاية مغربية.

وصفوة القول أنَّ المرابطين قللوا من صلاحيات قيادات سياسية كالوزراء، وعسكرية كقادة الجيش التي طالما كانت من أركان الدولة في زمن بني أمية وممالك الطوائف، وجعلوا حدود عملها ميادين الجهاد ضد النصارى الإسبان وحماية البلاد، ونفذوا قيادات دينية وقضائية ومنحوها صلاحيات واسعة، حتى أضحت المحرك الأساس لدولة المرابطين، وهذا ما لم تعهده الأندلس من قبل.

ومظهر آخر من مظاهر ضمور الهوية الإدارية والسياسية للأندلس لم تعتده البلاد ولا مر في عصورها السابقة، سواء في عصر بني أمية أو عصر دويلات الطوائف؛ إذ كان النظام الإداري في الأندلس يعتمد على جماعةٍ من الموالين والكفاءات، ومن أفراد البيت الحاكم، بالإضافة إلى مد جذور الثقة لأُسرٍ اشتهرت في الأندلس بخبرتها؛ مثل أسرة أبي عبدة العربية، وقيلَ إنها من الموالي (للاستزادة الخالدي،٢٠١٨ :٦)، وأسرة بني تجيب العربية، وأسرة بني ذي النون البربرية، ويشتركون جميعًا في الولاء لبني أمية ومساعدتهم في تسيير شؤون الدولة (ابن بسام، ٢٠٠٠: ج١، ٤٦٣؛ الضبي، ١٩٩٠: ٢٢٢). أما في عصر المرابطين فقسمت الأندلس ست ولايات إدارية هي غرناطة [٥] وقرطبة[٦]وإشبيلية[٧] وبلنسية[٨] ومرسية[٩] وسرقسطة، وكانت مناصب الولايات حكرًا على البربر من الأمراء والقادة المرابطين، وبالتحديد من قبيلة لمتونة وصنهاجة، ولا سيما أقرباء الأمراء، ومن أبرزهم الأمير سير بن أبي بكر اللمتوني ولي على إشبيلية (مؤلف مجهول، ١٩٧٩: ٧٢)، والأمير أبو محمد مزدلي ولي على قرطبة وغرناطة و المرية[١٠]، ومحمد بن الحاج كان والي بلنسية وسرقسطة (ابن عذاري، ١٩٨٣: ج٤، ٥٥ -٥٦)، الذين أعطوا صلاحيات واسعة وأطلقت أيديهم في البلاد، لا سيما بعد أن توفي الأمير يوسف بن تاشفين (٤٥٦-٥٠٠هـ/ ١٠٦٣-١١٠٦م)، وتولى علي بن يوسف (٥٠٠-٥٣٧هـ/ ١٠٨٣-١١٤٣م) وابنه تاشفين (٥٣٧-٥٣٩هـ/١١٤٣-١١٤٥م) الحكم، ورغم حرص الأمير يوسف بن تاشفين والتوصية بحسن السيرة والرفق بالناس فقد استغل الولاة ضعف الأمير علي وضعْف ابنه تاشفين، وطغوا على الناس بظلمهم بعدما كانوا في عيونهم حماة البلاد، ونستنتج من رسالة تاشفين الموجهة إلى أعيان بلنسية وولاتها ذلك؛ إذ كان يذكرهم بوجوب الرفق بالرعية (ابن الكردبوس، ٢٠٠٨: ج٢، ١٧٦).

ولا يختلف النظام الإداري في عصر الموحدين عن المرابطين في تقسيم الولايات واحتكار تعيين أي أحد من البربر، وبخاصة أبناء الخليفة الموحدي وذووه والمقربون منهم، وكان يتولى منصب الحاكم العام للأندلس على الأغلب واحد من أبناء الخليفة أو إخوته، وكان أول من تولاها من أبناء الخليفة الموحدي أبا يعقوب يوسف بن عبد المؤمن (٥٥٨- ٥٨٠هـ/١١٦٣- ١١٨٤م) وذلك في عام (٥٥١هـ/ ١١٥٧م)، وكان لكل ولاية أندلسية والٍ من الموحدين، ووزير وكاتب، بالإضافة إلى قاضٍ (ابن صاحب الصلاة، ١٩٨٦: ١٥٥-١٥٦).

من خلال تلك المعطيات نقرأ ضمور الهوية الإدارية الأندلُسيّة إن صح التعبير؛ إذ لم نجد واليًا عربيًّا أو صقلبيًّا أو من غيرهم من الأعراق التي تشكل منها المجتمع الأندلسي كما كان موجودًا في عصر الأمويين ودويلات الطوائف، بل إن المناصب العليا كانت حكرًا على البربر الذين ينتمي إليهم الحكام الجدد، سواءٌ المرابطون أو الموحدون، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ألقت المعاملة المجحفة من الولاة والتمايز العرقي في تنصيبهم بظلالها على المجتمع الأندلسي، وهذا ما جعلهم يعبرون بصور شتى عن امتعاضهم ونقمتهم على حكامهم الجدد، فانهالوا عليهم بعبارات النقد والسخرية، وصور ذلك شعراؤهم في قصائدهم، وفي أمثالهم الشعبية التي تداولها العوام، وعلى سبيل المثال الشاعر إليكي[١١] يهجو المرابطين (البربر)، ويغير اللفظة إلى الزراجين[١٢]، و(النسل) إلى الرهط بقوله:

رأيت آدم في نومي فقلت له: أبا البرية إن الناس قد زعموا
إن الزراجن رهط منك قال: إذًا حواء طالقةٌ إن كان ما زعموا
(التجيبي، ١٩٨٠: ٧٨)

كما شارك الكاتب ابن أبي الخصال[١٣] في السجال الاجتماعي بين العرب والبربر، رغم أنه عمل مدة كاتبًا في ديوان الأمير المرابطي علي بن يوسف بن تاشفين (٥٠٠-٥٣٧هـ/١١٠٦-١١٤٣م) ولكن نقمة المجتمع الأندلسي جعلت الكاتب ينال منهم مذكّرًا إياهم بأصلهم البدوي الذي لا يصلح للمعالي قائلاً في حنق: (أي بني اللئيمة وأعيار الهزيمة، لقد آن أنْ نوسعكم عقابًا. فقد آن للنعم أنْ تفارقكم وللأقدام أنْ تطأ مفارقكم، وأنْ نعيدكم إلى صحرائكم ونطهِّر الجزيرة، يقصد – شبه الجزيرة الإيبرية الأندلس- من عروقكم)، وكانت الرسالة سببًا في غضب علي بن يوسف على كاتبه، فعنَّفه على إثرها (ابن أبي الخصال، ١٩٨٨: ٤٦٧؛ المراكشي، ١٣٦٨: ١١٤) ويشير (إحسان عباس) إلى أن الرسالة نالت شهرة واسعة في الأندلس، لا لشيء إلا لأن فيها نقدًا لجند المرابطين لهزيمتهم في إحدى المعارك في بلنسية، وكأنها حجة لذم المرابطين البربر (عباس،١٩٩٧: ٣٨-٣٩). ومن الأمثال الشعبية التي تذم المرابطين وتعيرهم بأصلهم البربري ما يدل على استياء العامة منهم (البربري والفأر لا تعلمهم باب الدار) (الزجالي، د.ت: ٤٥).

ومما يؤكد ما ذهبنا إليه ما ذكرته (سامية جباري) (جباري، ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٢٩٩-٣٠٠) أن تعزز وجود البربر في الأندلس جعل المجتمع الأندلسي يشعر بالتباين في مستوى المعاملة معهم؛ إذ ظلوا في بداية دولتهم متمسكين بعاداتهم الصحراوية، لكن بدخول الترف إلى نفوسهم تغيروا فانمحت صورة الفرسان الذين أنقذوا الأندلس من الضياع، وحلَّت محلها الرغبة في التخلص منهم لقسوتهم وجفائهم.

ومن خلال استقراء بعض الحوادث التاريخيّة في الأندلس في القرن السَّادس الهجري / الثاني عشر الميلادي يستنتج المرء أن تدخل النساء في شؤون الحكم اشتدت قوته، فأصبحت لهن كلمة نافذة ومؤثرة في أروقة السلطة، وهذا ما لم تصل إليه المرأة في الأندلس؛ إذ برزت نساء في العصر الأموي وفي عصر ممالك الطوائف،

واقتصر أمر تدخلهن على المؤامرات والمحاولات الفاشلة في أغلبها؛ لتحقيق أهوائهن السياسية وأهدافهن، لكنهن لم يستطعن عزل قضاةٍ وولاةٍ وتعيين غيرهم (للاستزادة المجالي، ٢٠١١: ١٩٥-٢١٨) كما بلغت له النساء في عصر المرابطين والموحدين؛ إذ برزت مثلًا (زينب النفزاوية) زوجة الأمير المرابطي يوسف بن تاشفين (٤٥٦- ٥٠٠هـ/ ١٠٦٣-١١٠٦م) التي أصدرت أمرًا بعزل أحد القضاة؛ لأنه مدح الحرة (حواء) زوجة سير بن أبي بكر بالجمال، وأنها من أفضل النساء، فلما امتدحها بعدة أبيات كتبت لزوجها ابن تاشفين أن يرده إلى القضاء، فرده على الفور (النويري، ٢٠٠٤: ج٢٢، ٨٠)، وازدادت سيطرتهن في عهد علي بن تاشفين إذ باتت زوجته تتدخل في تعيين الولاة وعزْلهم، كما فعلت والدةُ (سير) في عزل تاشفين عن ولاية الأندلس حتى لا يكبر على ابنها ويتملك البلاد، لا سيما أنه أخوه من أبيه، فكانت سببَ عزله وعودته إلى مراكش[١٤]، وأصبح يقف على باب (سير) كأنه حاجب، ولما مات ابنها (سير) حاولت نقْل ولاية العهد إلى إسحاق، ولكنها فشلت؛ لأن كفة الميزان كانت مع تاشفين؛ لأن إسحاق صغير السن، ولأن تاشفين قد كسب ود الناس فوقع اختيارهم عليه (ابن عذاري،١٩٨٣: ج٤، ٩٧-٩٨).

وفيما يبدو أن نفوذ نساء البيت الحاكم استمر في عصر الموحدين؛ إذ تمكنت زوجة الخليفة يوسف بن عبد المؤمن (٥٥٨-٥٨٠هـ/١١٦٣- ١١٨٤م) ابنة محمد بن سعد أحد المتغلبين على شرق الأندلس الذي صاهر الخليفة الموحدي بعد دخوله في طاعته، وتدعى هذه المرأة (الزرقاء المردنيشية)، وهي من تجعل زوجها يعين بعض أقربائها في مناصب الدولة، فحرَّر ابن الخطيب هذا الخبر بعبارة تُمني عن سيادة الزرقاء على رأي زوجها الخليفة يوسف بن عبد المؤمن في قوله: (واتفق لقومها من البخت بسببها ما لم يتفق لثائر ولا مخالف) (ابن الخطيب، ٢٠٠٣: ج٢، ٢٤١).

ولم يقتصر الضمور في الهوية الأندلُسيّة على السمات السياسية، بل امتد إلى السمات الاجتماعية، خصوصًا بسبب احتفاء أهل الأندلس بالمرابطين (المغاربة) في بداية قدومهم وإنقاذهم للبلاد، وهذا ما سوف نستعرضه في الموضوع الثاني.

ثانيًا - ضمورٌ في السمات الحضارية:

انتشرت ظواهر اجتماعية وعادات مغربية جديدة على الأندلس، فالمجتمع الأندلسي - بلا ريب - أثَّر وتأثر بحكامه الجدد كتأثره بمن اختلط بهم من الأعراق والحضارات (السليماني، د.ت: ١٢٩)، فأسهم هذا التلقيح الاجتماعي المغربي في ضمور الهوية الأندلُسيّة،، والواقع؛ أن أعداد البربر تزايدت خاصة في عهد دولتي المرابطين والموحدين على المدن الجنوبية الأندلُسيّة بعد أن وقعت الأندلس تحت حكم المغاربة وكأنها باتت إقليمًا يتبع جغرافيًّا للعدوة المغربية، وكان لقاعدة غرناطة النصيب الأكبر من هجرات أهل المغرب الذين طاب لها المقام في أرض الفردوس، ولم تكن تلك الهجرات لتكثر لولا التعزيز السياسي من المرابطين والموحدين كما ألمح بهذا لسان الدين بن الخطيب في كتابه (كناسة الدكان)، (ابن الخطيب، د.ت: ١٧). وهذه الهجرات المغربية قد أتت أكلها في زيادة التأثير على المجتمع الأندلسي وبالتالي على هويته، فزاد تنوع العادات الدخيلة والمناسبات الاجتماعية والدينية. ومن الشواهد التاريخيّة عليها بروز ظاهرة اللثام الذي يوضع على الوجه وسط المجتمع في الأندلس أثناء حكم المرابطين خلال القرن السَّادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي؛ إذ اشتهر اللثام عند المرابطين من قبائل صنهاجة ولمتونة ولمطة، وكانوا يسمون بالملثمين، وقد تميزوا به بالأخص دون سواهم من قبائل البربر في المغرب (مؤلف مجهول، ١٩٧٩: ١٨-١٩؛ ابن القطان، ١٩٩٠: ١٦٤). ولبس بعض فئات المجتمع الأندلسي هذا اللثام تأثرًا بهم، ولكنها استغلته لتحقيق مآرب عدة مشروعة وغير مشروعة؛ مثل ارتداء أهل الفجور والسراق والعتاة وغيرهم له، فشكا الناس للسلطان من ذلك، كما أن بعض العوام والعبيد والحشم في الأندلس لبسوا اللثام، وأشار (ابن عبدون الإشبيلي) أن غرض بعض هذه الفئات أن يكرم ويعامل معاملة ذوي الوجاهة أو الرجل الحر، أو لكي يقضى له حاجة عند الأعيان والساسة (ابن عبدون، ١٩٥٥: ٢٨)، وهذا يدل على أن اللثام أصبح شارة تمنح برمزيته المكانة والإجلال؛ لذا فمن يلبسها يريد تحقيق غاية في نفسه ونفع ينشد له.

وأفرز التأثير المغربي في إحداث عادة لم تكن قد عرفت في الأندلس، أو أنها كانت مقصورة على فئات محددة (كالجند والحراس وقادة الجيش) وهي (حمل السلاح)، وبدأ انتشارها في عصر المرابطين من العامة؛ لذا نجد أن صاحب الحسبة كان يحذر من حمله خصوصًا البربر؛ لأنهم أناس سريعو الغضب فإذا غضبوا قتلوا أو جرحوا على حد تعبيره (ابن عبدون، ١٩٥٥: ٢٨)، وهذا التحذير يشي بأنها ليست من عادات المجتمع الأندلسي، وأنها دخيلة عليه من المغرب أثناء قدوم المرابطين، ولعل العادة درجت بشكل واسع عند البربر، فكان تحذير المحتسبين موجهًا لهم أكثر من غيرهم، فضلًا عما جُبلوا عليه من سرعة الغضب والاندفاع. ومما يدعو إلى التساؤل: لماذا شاعت هذه العادة عند البربر أكثر من غيرهم في المجتمع الأندلسي خصوصًا أن هذه العادة لم تشع إلا بعد أن أصبحت الأندلس ولاية مغربية؟ قد يكون الأمر تقليدًا للأمراء والأعيان من المرابطين ومن هم في هرم السلطة، أو تشجيعًا لإحياء عادة قديمة بربرية ألفها أجدادهم في المغرب.

وقد طرأ على أزياء الجند ولباسهم تغيرٌ في عصري المرابطين والموحدين في القرن السَّادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، ولا مشاحة أن يسهم ذلك في ضمور هوية الأندلس بعدما احتفظ بالطابع التقليدي الأموي المتأثر بزي الجند القشتالي، وهو السروال والقميص دون ارتداء العمامة، وظل ذلك ردحًا من الزمن، وحافظ فقط بعض الفرسان على لبس العمامة والسروال الواسع (المقري، ١٩٩٥: ج١، ٢١٢-٢١٤)، ويورد ابن عذاري نصًّا يدلُّ على اندثار عادة لبس العمامة في مدة الخلافة الأموية عند كبار شخصيات الدولة؛ إذ إن عبدالرحمن شنجول الحاجب العامري للخليفة هشام المؤيد (٣٦٦هـ-٣٩٩هـ/٩٧٦-١٠٠٨م) أمر رجال الدولة والأعيان بعد أن أسندت إليه ولاية العهد عام (٣٩٩هـ/١٠٠٨م) بطرح القلنسوة التي يرتدونها، وأمرهم بلبس العمامة بدلًا عنها،

وتوعد من لم يفعل بالعقوبة فكان هذا مثار استيائهم منه، كما أن البربر كانوا يلبسونها في إشارة واضحة في النص؛ إذ يقول: «كان من أنكى ما ارتكب به عبدالرحمن رجال المملكة وذوي الهيئات من طبقات أهل الخدمة إثر ولايته للعهد أن أوعز إليهم بطرح قلانسهم الطوال المرقشة الملونة، وكانت على قديم الدهر تيجانهم التي يباهون بها طبقات الرعية... وأمرهم بالانتقال عنها إلى العمائم ضربة وعدهم على التفريط في ذلك بالعقوبة، فاستعان كثير منهم بجيرانهم من البرابر وإخوانهم حتى لبسوها على أكره حال وأشد مشقة.... فكانوا بها أقبح منظر وأهجن زي وملبس لمخالفة العادة، وأصبحوا في الناس فضيحة»(ابن عذاري، ١٩٨٣: ج٣، ٤٨)، كما يعدُّ لُبسها مثيرًا للاستهزاء والسخرية في عصر ممالك الطوائف في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، وذلك عندما قام صاحب إشبيلية المعتمد بن عباد (٤٦١-٤٨٤ هـ/١٠٦٩-١٠٩١م) بمضاحكة جلسائه على خصمه أمير المرية المعتصم بن صمادح (٤٤٣- ٤٨٤هـ/١٠٥١- ١٠٩١م) الذي أصبح يرتدي العمامة (ابن الأبار، ١٩٨٥: ج٢، ٨٦-٨٧).

لكن في عهد المرابطين والموحدين ألزم الجند بالإضافة إلى اللثام المرابطي في عصر المرابطين بلُبس السروال الواسع، ولُبس العمائم حتى كان لُبسها آنذاك سببًا في مدح أحد الشعراء للأمير المرابطي عبد الله بن مزدلي وأعوانه الذين انتصروا على الإسبان واستردوا سرقسطة، ففاضت قريحته ممجدًا ومفتخرًا بهم، ولعل المدح بالعمامة كان من باب مجاملة المرابطين (القوة الصاعدة) وكسْب رضاهم وودهم؛ فالعمامة تعدُّ عندهم لُبسًا تقليديًّا اجتماعيًّا، فضلًا عن أن تمسكهم بها ربما كان اقتداءً بالرسول - صلى الله عليه وسلم - فقال:

يا أيها الملك ممنون لكَ الظفر أبشر فمن جندك التأييد والقدرُ
قد اطَّلعت على البيضاء من كثبٍ كما تطلع في جنح الدجى قمرُ
وحولك الصيد من لمتونة وهمُ الـ أبطالُ يوم الوغى والأنجم الزهرُ
من كل أروع وضاحٍ عمامتهُ كالبدر نحو لقاء القرنِ يبتدرُ
(ابن خاقان، د.ت: ج ٢، ٦٥٣-٦٥٤)

وفي عصر الموحدين كانت تُصرف للجند كسوةٌ كاملة للرأس والجسد، فقد كسا الأمير الموحدي أبو يعقوب يوسف بن عبد المؤمن (٥٥٨- ٥٨٠هـ/١١٦٣- ١١٨٤م) جميع جنده بكسوة كاملة، تكونت من القمص والسروال الواسع والقباطي[١٥] والعمائم والغفائر القرمزية[١٦]، وأعطاهم سيوفًا ودروعًا ورماحًا طويلة (المقري، ١٩٩٥: ج١، ٢١٢-٢١٤)، وتعلل (ثريا محمود) أن سبب العودة إلى ارتداء السروال الواسع هو سهولة الحركة به، وحتى يعين الجند على القتال (محمود، ٢٠١٢: ١٩٦).

وامتد ضمور الهوية إلى الجانب اللغوي، وهو ما يعززه ما أورده (محمد بن شريفة) من أن الأندلسيين صاغوا أمثالًا باللغة البربرية، كقولهم في نقد البربر وتهاونهم في الحراسة (بيدم أنمق حسى التراس من أخذ الحصن)، ومثلاً شعبيًّا آخر بلغة البربر أيضاً سخروا فيه من الفحامين والحراس الذين يعملون بالليل لحراسة الدروب وأشباههم، فقالوا (واشبى بن عبو الفحام الذي كان ينحم الفحم بالورد)، مما يعطي انعكاساً أن العمل بالفحم وحراسة الدروب والطرقات كانت من المهن الخاصة بالبربر، أو أن أغلب من عملوا بها من البربر الوافدين، وأن نقمة المجتمع الاندلسي عليهم جعلتها مفتاحاً للتندُّر والاستهزاء. (ابن شريفة، ٢٠٠٦: ج١، ٢٥١).

وتتضح معالم الضمور في النواحي التجارية أيضًا، فقد ألمح السقطي (ت ٦٣١هـ/ ١٢٣٤م) إلى أنه ظهر في القرن السَّادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي المرابطي مهنة (الجلاسين) في الأندلس، وهم وسطاء بين البائع والمشتري مثل (الدلال)، وينزل عليهم التجار الغرباء في ملاحتهم لبيع بضائعهم، وعادة يكون وجود الجلاس بالاتفاق مع (الدلال)، فإذا أراد الرجل شراء سلعة ما زاد الجلاس عليه حتى يبلغ السعر إلى أكثر مما ذكره الدلال، فيتقاسم الجلاس والدلال الزيادة أو يشتري الجلاس ما وجده رخيصًا من السلع الواردة إلى أجلٍ فيربح فيها، أو يرد السلف إلى التاجر الغريب (السقطي، ١٩٣١: ٥٨-٦٠)، ويشير (أوليفا ريمي كونستبل) إلى تحذير السقطي لتجار الأجانب من ابتزاز الدلال ومساعده الجلاس والتلاعب على الديوان أو الدولة، ولا شك فالسقطي كان محتسبًا معاصرًا، ومن واجبات المحتسب التحذير (كونستبل، ٢٠٠٢: ١٨٣-١٨٤).

وقد طالت عوامل التعرية المغربية العادات الاجتماعية الأندلُسيّة، فاستحدثت احتفالات اجتماعية باتت عادة لدى الأندلسيين؛ كالاحتفالات التي أقامها المرابطون وشاركهم فيها العامة (الاستعراض العسكري) بالتكبير والتهليل استعدادًا لحملة عسكرية، أو عند خروج الأمير يوسف بن تاشفين (٤٥٦-٥٠٠هـ/ ١٠٦٣-١١٠٦م) على رأس جيشه إلى معركة؛ كما فعل عندما أراد استعراض جنده على حصن الرقة (المراكشي، ١٣٦٨: ١٣٢)، وصُوِّر حفل آخر في (الحلل الموشية) صاحبَه استعراضٌ عسكريٌّ في عصر تاشفين بن علي (٥٣٧- ٥٣٩هـ/ ١١٤٣- ١١٤٥م) قبل أن يخوض معركة ضد الموحدين عام (٥٣٨هـ/ ١١٤٣م)؛ إذ أمر بعرْض الجيوش وسائر الوفود، ولما اصطف العسكر أعجب الناس بكثرة عددهم وعدتهم واحتفالهم في الزينة حتى زعموا أنهم لم يروا مثل تلك الجيوش حسنًا وجمالًا وعدة وكمالًا (مؤلف مجهول، ١٩٧٩: ١٣١)، وعادة ما يتضمن الاستعراض رفع الرايات والأعلام بألوانها المختلفة وقرْع الطبول، وفي حال العودة من أي معركة بالنصر تقام مراسم احتفالية أخرى كالتي أقيمت بعد انتصار (ينتان) الابن الأصغر لعلي بن تاشفين على النصارى الإسبان عام (٥٢٤هـ/ ١١٢٩م)، ووصفت مصادرنا المشهد بأن رأس قائدهم (غشتون) سيق إلى غرناطة ونصب على ذروة رمح وطيف به في الأسواق والسكك وشهر بضرب الطبول (ابن عذاري، ١٩٨٣: ج٤، ٨١)، ولهذه الاحتفالات دلالات نفسية وأبعاد سياسية؛ فالأول يرمي إلى بث الشجاعة والقوة في نفوس الجند، والثاني يستهدف عامة الناس ومدهم بشعور الاطمئنان والأمان والاعتزاز بجيش المرابطين.

ومـــن اللافت للنظر في القرن السَّـــادس الهجـــري/ الثاني عشر الميلادي أن عناية خاصة توجهـــت للبربر المرابطين وغيرهم من الملثمين في تمييز واضح عن المجتمع الأندلسي، ويذكر أن القاضي في إشـــبيلية مثلًا يجب أن يكون له عشرة مساعدين، أربعة منهم (ســـودان برابر) حتى يضمـــن حقوق المرابطـــين وغيرهم من الملثمين، والباقون أندلســـيون، ويوضح ذلك أيضًا ابن عبدون في رسالته (الحسبة وآدابها) بقوله: «أن صاحب المواريث والقاضي والمحتســـب لا يجب أن يكونوا إلا أندلسيين؛ لأنهم أعرف الناس بأمورهم وطبقاتهم وأحســـن ســـيرة وأعدل عن غيرهم»، ليس هذا فحســـب، وإنما لأن الرئيس (يستحي) أن يحاسب مرابطًا في عمله أو ينكر عليه شيئًا في أمر الخطة التي ولاه وكلفه بها (ابن عبـــدون، ١٩٥٥: ١٥-١٧، ٢٨)، وهذا النـــص ينم عن ثلاثة أمور مهمة؛ الأول التمييز العنصري البادي من اللفظتين (الأندلسيين) و(المرابطين) وكأنه اعتراف ضمني بأن هؤلاء الحكام دخلاء على الأندلس، والثاني تفشي العصبية العرقية والسياسية في التفريق بين معاملة المرابطين وأهل الأندلس حتى عند المحتسبين، والثالث - وهو الأخطر - هو عدم محاسبة (الرئيس) أميرًا كان أو واليًا للعمـــال والموظفـــين إذا كانوا من المرابطين، وهـــذا ما يعطيهم رخصة للتجاوز في حقوق الناس وظلْمهم.

ولم يقتصر الضمور في ملامح الحياة الاجتماعية والاقتصادية على ذلك، بل ترامى إلى العمارة العســـكرية أو الحربية؛ كالقلاع والحصون والأسوار التي تعد من التحصينات الدفاعية للمدن، فبعد أن دخل المرابطون الأندلس كان لديهم تصميمٌ وطرازٌ جديد في أغلب مفاصله على المجتمع الأندلسي في عمارة الأســـوار، فقد امتازت الأســـوار المرابطية بكثير من التعرجات، وتضم كسرات كثيرة؛ لكي تكون زوايا، وهذه الزوايا تصبح فخًا للعدو في حالة مهاجمة الأسوار (مهاوش وجاسم، ٢٠١٧: ٣١٢)، فالمرابطون عنـــوا بعنصر القـــوة والمناعـــة في مبانيهم قبـــل عنصر الفن الزخرفـــة، ومن الحق أن يقـــال: إن المرابطين ركزوا اهتمامهم قبل كل شيء بالمباني ذات الصبغة العامة أو ذات الطابع الديني؛ كترميم المراسي والحصون والمســـاجد وبنائها (حركات، ٢٠٠٠: ج١، ٢٢١).

وعـــلى الرغم من قلـــة النصـــوص والروايـــات التاريخيّة التي تفيدنا بتآكل الهوية الأندلُســـيّة وتأثرها بالسيادة المغربية إلا أن الاشـــارات المبثوثة في المصادر أعطتنا معلومات تســـتحق الذِّكْر والوقوف عليهـــا، وربما يؤكد ما ألمع إليـــه (عبدالكريم طهير) أن الوحدة السياســـية والدينية بين المغرب وبلاد الأندلس خلال العصرين المرابطي والموحدي قد أســـهمت في ازدياد التحام بلاد العدوتين، وبحكم أن التحركات البشرية هي أســـاس تلك الوحدة فإن ذلك شكلّ نواة تواصل اجتماعي بين أطياف المجتمع المغربي والأندلـــسي في كلتا العدوتين نظرا لارتباطها بحالات المشـــاهدة والملاحظة والتقليد، كما أن تعدد التعاملات البشرية الناتجة عن المخالطة والمشاركة أفرزت ســـلوكيات مشتركة (طهير، ٢٠١٨: ٦٥).

ثالثًا - ضمور في السمات العلمية:

ألقى هـــذا التأثير المغربي بظلاله على الحيـــاة العلمية والثقافية، فانكمشـــت وضمرت إزاءه مظاهرُ، وطفت على السطح مظاهر أُخَـــر، ولا ريب فإن الحيـــاة العلمية والثقافيـــة للأندلس تمتعت بتميزٍ منقطع النظير من خـــلال ريادتها لكثير من العلوم النقلية والعقليـــة، وأصبحـــت تعج بصنوف المؤلفات من رســـائل وكتب وغيرها، حتى صدرت حضارتها إلى أوروبا، إلا أنه في مطلع القرن السَّـــادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي هبت رياح تغيير جديدة امتدت مثلًا إلى أساســـيات التعليم وبداياتـــه؛ إذ لا يقتصر التعليم فيهـــا على حفْظ القـــرآن الكريم، بل كانـــوا يخلطون في تعليمهم للولدان رواية الشعر والترسل، وأخذْهم بقوانين العربية وحفظها، وتجويد الخط والكتاب(ابن خلدون، ٢٠١٠: ٥٣٧).

ولكن في العهـــد المرابطي اقتصر على حفْظ القـــرآن، فيصف ابن عبدون الإشـــبيلي في رسالة (الحســـبة وآدابها) أحوال المؤدبين في عصر المرابطين واهتمامهم بتحفيـــظ القرآن الكريم دون التعليم في الكتاتيب، فينعتهم بالجهالـــة بمبادئ التعليم؛ ومن ثَمَّ يرى أن حفظ القرآن أمـــر مهم، والتعليم أمر لا يقل أهمية عن التحفيظ؛ كتعليم النشء الهجاء وحســـن اللفظ في القراءة، والخط الحسن، وتعليمهـــم وتدريبهم عـــلى الصلاة وما يقولونه فيها كالتشـــهد وغـــيره (ابن عبدون، ١٩٥٥: ٢٥-٢٨؛ ابـــن خلدون، ٢٠١٠: ٥٣٧-٥٣٨)، فاقتصارهـــم على تحفيظ القرآن دون التعليم لا يفسره إلا تركيز الدولة المرابطيـــة على القرآن والعلوم الشرعية دون غيرها من العلوم، وهذا ما يكشـــف فرض نظام جديد في التعليم والتربية صارم وملزم نابع من خلفية الدولة وقواعدها التي قامت عليها.

ذُكِر أن (عبدالله بن ياســـين الجزولي) إمام المرابطين هو من أطلق عليهم هذه التســـمية، وذلك نسبة إلى (الرباط) وهو الحصن الذي يجتمـــع فيه المقاتلـــون للجهاد ضد العدو وللدفـــاع عن بلادهم، وكان ابن ياســـين يصبرهم إلى أن ظهروا على أعدائهم، فســـماهم بالمرابطين، وســـمى أميرهم (يحيى بن عمر) أمـــير الحق، أو أن ذلك نســـبة إلى (رباط) في الصحراء المغربيـــة كان يجتمعون فيه؛ ليتدارســـوا علوم الدين وتحفيظ القـــرآن في مراحل التهيئة الأولى (بن عذاري، ١٩٨٣: ج٤، ١٢-١٤؛ ابن الخطيب، ٢٠٠٣: ج ٣، ٣٨٤-٣٨٥)، وأحيانًا تستعمل كلمة (الرباط) على (ثغر) فالمعنى واحد، وكلتاهمـــا تعني المكان الذي يقف فيه المقاتلون ســـدًّا منيعًا عند الحدود الفاصلة بين أرض المســـلمين وأرض العدو لتحصينها من أخطـــاره والذبِّ عنها، وكان أقدم ربـــاط عرفته المغرب هو رباط المنســـتير في إفريقية الذي شـــيد في عصر الخلافة العباســـية عام (١٨٠هـ/ ٧٩٦م) على شاطئ البحر للجهاد ضد القوى النصرانية، ويبدو أن المصطلح اتسع مفهومه ليشمل رباط العلم والدفاع عن المذهب الســـني والمالكيّ بالتحديد أمام التيارات الفكرية المخالفة كـ (الشـــيعية والبراغواطيـــة والخارجية)، فأقـــام الرباطات في إفريقية فقهاء المالكيّة بحيث ينعزلون فيها للعبادة وتلقين علوم الدين بعيدًا عن الصراعات والاضطرابات السياســـية داعين الناس إلى الزهـــد والتقشـــف، ثم انتشرت في أنحاء المغرب كله الأوســـط

ثم الأقصى (م م م، موسوعة، مادة رباط)، ومنها كان الرباط الذي خرج المرابطون منه وأعدهم لقيام دولتهم، فعندما تمكنت دولتهم من ضم الأندلس للمغرب اهتمت بالرباطات الموجود في الأندلس، ومنحتها اهتمامًا خاصًّا، فكان هذا سببًا في ضمور دور الكتاتيب؛ إذ لم يقتصر الضمور في نظامها، وإنما طال دورها والعناية بها؛ فقد ازدهرت الكتاتيب الأندلُسيّة وأوليت اهتمامًا بالغًا حتى أضحت تتميز عن أمثالها في القيروان[17]والعدوة المغربية (علية، ٢٠٠٧: ٢٥)، ولكن الاهتمام والازدهار انكمش أمام رعاية المرابطين (للرُّبط) التي لم تكن ذائعة الصيت من قبل في مدن الأندلس، ومن أبرزها رباط (قادس) في إشبيلية، ورباط (كشكي) في بلنسية، وقد وصفه الزهري بأنه أعجب من عجائب الأرض (الزهري، د.ت: ٩٠، ١٠٣).

ويؤكد ما ذهبنا إليه قول (محمد بن عبود) (عبود، ٢٠٠٧: ٣) بأن الثقافة الأندلُسيّة كانت مهددة في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي من الجبهة الجنوبية من طرف المرابطين بقيادة يوسف بن تاشفين.

ومن البَدَهي أن يستمر هذا التضاؤل في الهوية حتى بعد نهاية حكم الدولة المرابطية (٤٤٧-٥٤١هـ/ ١٠٤٣- ١١٤٧م) واعتلاء الدولة الموحدية (٥٢٤- ٦٦٨هـ/ ١١٣٠-١٢٦٩م) سدة السلطة، فلا غرابة في ذلك؛ فكلتا الدولتين من المغرب، والواقع أن الموحدين وإن كانوا يتفقون مع المرابطين في أصولهم البربرية لكنهم يختلفون عنهم فكرًا ومذهبًا، كما أن المبدأ الذي قامت عليه كلتا الدولتين متباينٌ ومتباعدٌ تباعدَ الشرق عن الغرب، وتفيدنا مصادرنا بمقولة مأثورة للخليفة الموحدي أبي يوسف يعقوب المنصور (٥٧٩- ٥٩٥هـ/١١٨٤-١١٩٩م) من أنه بلغ من إعجابه بابن حزم (ت ٤٥٦هـ/ ١٠٦٣م)[18] إمام الظاهرية إلى القول بأن كل العلماء عيال عليه (المقري، ١٩٩٥: ج ٣، ٢٣٨)، فالخليفة يعقوب ومن قبلِه الخليفة عبد المؤمن بن علي (٥٢٧- ٥٥٨هـ/ ١١٤٧-١١٦٣م) هما مَن أظهرا المذهب الظاهري؛ لأنهما يميلان إلى الأخذ بالظاهر، وينكران الرأي والقياس، وهذه عقيدة ابن تومرت[19] وفكره الذي على أساسه قامت الدولة الموحدية (ابن أبي زرع، ١٩٧٢: ٥٤؛ الناصري السلاوي، ١٩٩٧: ج١، ١٥٠)؛ لذا فقد ألزم الناس بالمذهب الظاهري، وحملهم على الاعتقاد به إلى الحد الذي جعله يحرق كتب المالكيّة (المراكشي، ١٣٦٨: ج٢، ١٨٥)، ومن قبله أصدر الخليفة عبد المؤمن بن علي في سنة (٥٥٥هـ/١١٦٠م) أمرًا بحرق كتب الفروع، وأمر برد الناس إلى قراءة الحديث وكتب بذلك إلى طلبة المغرب والعدوة والأندلس (المراكشي، ١٣٦٨: ج٢، ١٧٦؛ ابن أبي زرع، ١٩٧٢: ١٤٢).

ويجانب (محمد المنوني) الصواب إذ يذكر أن الخليفة يعقوب لم يقدم على حرق الكتب المالكيّة، وإنما كانت إبراز فكرة فقط، وأن تنفيذها بصفة عملية لم يحدث، وإلا كان المؤرخون تحدثوا عنها (المنوني، ١٩٧٧: ٥٢).

لكنَّ المؤرخين تحدثوا عن هذا الحدث بالفعل وبإسهاب، فقد صرح بذلك المراكشي، وذكر أنه كان شاهد عيان فقال: «لقد شهدتُ منها وأنا يومئذ بمدينة فاس، يؤتى منها بالأحمال فتوضع ويُطلق فيها النار»؛ إذ أمر أن تُحرق كتب الفروع بعد أن يمحى ما فيها من القرآن وحديث الرسول - صلى الله عليه وسلم -، وأحرق منها جملة في سائر البلاد (كمدونة سحنون - وكتاب ابن يونس - وكان ونوادر ابن أبي زيد ومختصره - وكتاب التهذيب للبراذعي وواضحة ابن حبيب) وما جانس هذه الكتب، متوعدًا مَن اشتغل بالرأي بالعقوبة الشديدة ولمن خالف ذلك وأمره وخافه الفقهاء (المراكشي، ١٣٦٨: ج٢، ٢٧٨-٢٧٩)، ولعل من اليسير بعد ذلك أن يقال بأن المذهب المالكيّ عاش سنوات عجافًا، فلأول مرة في تاريخه يتعرض للاضطهاد، ويتعرض فقهاؤه للملاحقة وهو الذي له مكانته العالية في الأندلس، ويعدُّ نواة الهوية الأندلُسيّة، وعليه تكتمل ملامحها.

وهذا يقودنا إلى تسليط مزيد من الأضواء على مظاهر الضمور بسبب التأثير المغربي الموحدي؛ فتشير بعض المصادر إلى العقوبة الشديدة التي توعد بها الخليفة يعقوب مَن اشتغل بالفقه المالكيّ من العلماء من ذوي الفروع إلى الضرب بالسياط والقتل، وألزمهم الأيمان المغلظة من عتق وطلاق وغيرهما على أن لا يتمسكوا بشيء من كتب الفقه (ابن الأحمر، ١٩٧٢: ١١٢). ونلحظ هنا أن العقوبة تحاصر العالم بشكل شامل لكل مستويات حياته العلمية والاجتماعية والأسرية، ولا يراد بذلك إلا الإمعان في النيل من مذهب مالك (ت ١٧٩هـ/ ٧٩٥م) عن طريق من يمثله من الفقهاء في محاولة القضاء عليه.

كما أنهم جعلوا التعليم لعقيدة ابن تومرت ملزمًا على كل مكلف من الرجال والنساء والأحرار وكل من توجه عليه التكليف، ورخص لمن لا يتكلمون إلا باللسان البربري أن يقرؤوها ويتعلموها بلسانهم كالتوحيد وتعاليم الشريعة، أما الذين يفهمون العربية فكان لزامًا أن يقرؤوا عقيدة ابن تومرت، ليس هذا فحسب، بل أكد على الجميع حفظها وتدبرها وملازمة قراءتها وتعاهدها، ومن أهمية نشْر تلك العقيدة كان الخليفة عبد المؤمن بن علي (٥٢٧- ٥٥٨هـ/ ١١٤٧-١١٦٣م) يشرف بنفسه، ويتابع العملية التعليمية التي وضع خطتها كبار الموحدين؛ لينشروا تلك العقيدة عن طريق التدريس، وأشار صاحب الرسائل الموحدية إلى اعتزاز الخليفة وفخره بذلك بقوله: (فنهضنا إلى معاهد التفقُّد بعزم)، ولم يكتف بذلك بل كتب إلى جميع نواحي المملكة الأُخَر في المغرب والأندلس، وأجبرهم على دراسة مؤلفات المهدي ابن تومرت (مؤلف مجهول، ١٩٤١: ١٣٠-١٣٣)، ووصل الأمر إلى الزعم بأنه لا يصح لأحد عمل، ولا يقبل منه قول دون معرفة تلك العقيدة، وربطوها بالوظائف الإدارية في الدولة، وعللوا ذلك بأن مَن لم يعرفها وضيعها فهو لما سواها أضيع من الوظائف والقوانين (مؤلف مجهول، ١٩٤١: ١٣٤).

الخاتمة

أصبح الفقهاء وما تمتعوا به من نفوذ المحرك للأمراء المرابطين في تسيير شؤون الحكم، فبين البحث أن الأمر تعدى المشورة واستفتاء الفقهاء إلى التزام الأمير أمر الفقيه، فلا يأخذ ابن

تاشفين برأي الفقهاء حتى يستمد منهم دعمًا شكليًّا، وإنما كان يعدُّ شؤون حكمه في ضوء الشرع؛ لأنهم القاعدة التي تقوم عليه دولته.

ورصد البحث مؤشرًا آخر على ضمور هوية الأندلس السياسية وتحوُّلها إلى سلطة الفقهاء، ذلك عندما اشترطوا على يوسف بن تاشفين ضرورة منْحه الشرعية من الخلافة العباسية، فلبَّى مطلبهم، رغم أن دولتهم لم تكن في حاجة إلى التقليد الاسمي منها، وتعاظم دورهم السياسي، فمنحوا صلاحيات واسعة، وتحول الأمر إلى تسلُّط المؤسسة الدينية مقابل تضاؤل صلاحيات قيادات عسكرية وسياسية كالوزراء، وهذا ما لم تعهده الأندلس من قبل، وتطرقت إلى ما أفرزه التأثير المغربي بإحداث عادات لم تكن قد عُرفت في الأندلس. واتَّضح أن الضمور لم يقتصر على ملامح الحياة الحضارية، وإنما ترامى إلى العمارة الحربية كالقلاع والحصون والأسوار التي تعدُّ من التحصينات الدفاعية للمدن. وألقى التأثير المغربي بظلاله على الحياة العلمية والثقافية، فانكمشت إزاءه مظاهرُ، وطفت على السطح مظاهرُ أُخَر، وامتدت مثلًا إلى أساسيات التعليم وبداياته

وأخيرًا بـَّين البحث كيفية امتداد الضمور إلى الهوية المذهبية للأندلس في عصر الموحدين الذين اعتقدوا بالمذهب الظاهري، فلم يعد المذهب المالكيّ مذهب الدولة الرسمي، ولعل من اليسير بعد ذلك أن يقال: إن المذهب المالكيّ عاش سنوات عجافًا، فلأول مرة في تاريخه يتعرض للاضطهاد، ويتعرض فقهاؤه للملاحقة، وهو الذي يعدُّ نواة الهوية الأندلُسيّة وعليه تكمل ملامحها.

الهوامش

١. هو محمد بن أحمد بن يحيى بن زكريا بن الفراء الأندلسي قاضي المرية وأحد كبار المالكية، كان زاهدًا فاضلًا، تُوُفِّي عام (٥١٤هـ)، انظر: ابن بشكوال، ١٩٨٩م، ج٢، ص ٥١٨.

٢. ابن العربي: هو محمد بن عبد الله المعافري الإشبيلي ولد عام (٤٦٨هـ) فقيه وعالم مالكي، رحل إلى العراق والشام ومصر، تولى قضاء إشبيلية عام (٥١٢هـ) له عدة مصنفات في الفقه والمناظرات، توفي قرب فاس سنة (٥٤٣هـ)، انظر: الضبي، ١٩٩٠: ج١، ص ١٢٥- ١٣٠.

٣. سرقسطة (Saragosse) : تقع في شمال شرق الأندلس، مدينة تشتهر بكثرة مزارعها وتعرف بالبيضاء، كانت عاصمة الثغر الأعلى، وهي اليوم مركز تجاري وصناعي قد خلعت عنها طابع العصور الوسطى الذي احتفظت به قرطبة وطليطلة مثلًا، انظر: الحميري، د.ت: ص ٣١٧؛ عنان، ١٩٨٣: ص ١٠٤.

٤. ابن رشد: هو أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي، فقيه أندلسي، ولد في قرطبة عام (٤٥٠هـ)، قاضي الجماعة من أعيان المالكية، له كتاب الفتاوى، وصف بغزارة علمه، حظي بمكانة عند ابن تاشفين، توفي عام (٥٢٠هـ)، انظر: النباهي، ٢٠٠٦: ص ١١٢-١٤٤.

٥. غرناطة (Grenade) مدينة في الأندلس تقع في الجنوب، كانت من أقدم مدن كورة إلبيرة وأعظمها وأحصنها، وإحدى العواصم الكبرى، اتخذها بنو الأحمر عاصمة لهم، سقطت في أيدي النصارى سنة (٨٩٧هـ/ ١٤٩٢م)، وهي اليوم تزدهر فيها الزراعة والصناعة. انظر: ياقوت، د.ت: ج٤، ١٩٧؛ عنان، ١٩٨٣: ص ١٦٢.

٦. قرطبة (Cordoue) عاصمة الخلافة الأموية، تقع في جنوب الأندلس على نهر الوادي الكبير، كان لها شأن عظيم وصيت شائع، ولم يعد لها أهمية كبيرة مثل المدن الإسبانية حاليًّا، انظر: ياقوت، د.ت: ج ٤، ص ٣٢٤؛ عنان، ١٩٨٣: ص١٨٠.

٧. إشبيلية (Seville) مدينة في جنوب غربي الأندلس، تقع على الوادي الكبير، ويطل عليها جبل الشرف المشهور بكثرة الشجر وأنواع الفواكه، وهي اليوم مدينة كبيرة بإسبانيا تتميز بفخامة مبانيها وكثرة سكانها، انظر: الحميري، د.ت :٢٦ص؛ عنان، ١٩٨٣: ص٤٥٠.

٨. بلنسية (Valencia) مدينة تقع في شرق الأندلس على البحر، هي سهلية وتكثر فيها البساتين والمزارع كما أنها اشتهرت بكثرة أسواقها وتجارتها، قاعدة من قواعد الأندلس سقطت بيد النصارى عام (٦٣٦هـ). انظر: الحميري، د.ت: ص ٩٧- ١٠١.

٩. مرسية (Murcie) مدينة في الأندلس في الشرق من أعمال تدمير اختطها عبد الرحمن بن الحكم، وتشتهر بمزارعها وحدائقها، انظر: ياقوت، د.ت: ج٥، ص ١٠٧.

١٠. المرية (Almeria): مدينة في شرق الأندلس أمر ببنائها الناصر لدين الله عبد الرحمن بن محمد سنة (٣٤٤هـ)، وهي من أشهر مراسي الأندلس آنذاك؛ إذ تأتي إليها المراكب من مصر والشام، عليها سور حصين، اشتهرت بصناعة طرز الحرير والديباج، وكان سابقًا تصنع فيها الآلات من النحاس والحديد، انظر: الحميري، د.ت: ص٤٩٨- ٤٩٩.

١١. هو يحيى بن عبد الجليل بن سهل إليكي، أبو عبد الله أديب وشاعر أندلسي، اشتهر بالهجاء، توفي عام (٥٦٠هـ)، الضبي، ١٩٩٠: ص ٦٧٧

١٢. الزراجين: معناها البرابرة، وقيل: صفة أطلقت على المرابطين؛ إذ شبهوهم بطائر أسود البطن أبيض الريش يقال له: الزرجان؛ لأنهم بيض الثياب سود القلوب كما زعموا، انظر: ابن القطان، ١٩٩٠: ص ١٣٢.

١٣. هو محمد بن سعيد ابن أبي الخصال الغافقي، أديب وشاعر ولد سنة (٤٥٠هـ) وسكن قرطبة وغرناطة وأقام في فاس مدة، قيل عنه: لم يطلق اسم كاتب بالأندلس على مثل ابن أبي الخصال، له تصانيف أديبة (ظل الغمامة) و(خطف البارق) توفي سنة (٥٤٠هـ)، انظر: ابن بشكوال، ١٩٨٩: ج ٢، ص ٥٨٨.

١٤. مراكش: من أعظم مدن المغرب، على سفح جبال أطلس اختطها أمير المرابطين يوسف بن تاشفين سنة (٤٥٤هـ/ ١٠٦٢م) تمتاز بالآبار والمزارع. انظر: ياقوت، د.ت: ج٥، ص ٩٤.

١٥. القباطي: ثوب رقيق أبيض من الكتان ومفردها قبطية، وسمي بذلك نسبة إلى قباط مصر التي تشتهر بصناعته، مادة قبط، انظر: ابن منظور، د.ت: ج١٠، ص ١٧٨.

١٦. الغفائر القرمزية: مفردها غفار، وهو لباس على الرأس ويسدل على الكتفين، ويكون لونه أحمر أو أخضر، ويُصنع من الصوف، انظر: المقري، ١٩٩٥: ج١، ص ٢١٢-٢١٣.

١٧. القيروان: قاعدة إفريقية وأعظم مدنها في العصر الإسلامي، بناها عقبة بن نافع في العصر الأموي، انظر: الحميري، د- ت: ص ٤٨٥.

١٨. هو أبو محمد علي بن أحمد بن حزم، عالم بالحديث فقيه مشهور على المذهب الظاهري، له مؤلفات كثيرة، اشتهر بمناظراته في الأندلس، وأول من تصدى لأهل الكتاب بالرد عليهم، انظر: الضبي، ١٩٩٠: ج٢، ص ٥٤٣-٥٤٥.

١٩. هو أبو عبد الله بن محمد بن عبد الله الملقب بالمهدي من جبل سوس في أقصى بلاد المغرب الأقصى نشأ فيها، ورحل إلى المشرق لطلب العلم والتقى بالطرطوشي وغيره، اشتهر بالزهد والعبادة، صحب دعوة الموحدين ضد المرابطين، انظر: الذهبي، ١٩٩٦: ج١٩، ص ٥٣٩-٥٥٢.

المراجع:

ابن الأحمر، إسماعيل بن يوسف (ت ٨٠٧هـ)، (١٩٧٢م). بيوتات فاس الكبرى، الرباط؛ دار المنصور.

ابن الأبار، أبو عبد الله محمد القضاعي (ت ٦٥٨هـ) (١٩٨٥م). الحلة السيراء، تحقيق حسين مؤنس، القاهرة، دار المعارف.

ابن بسام، أبو الحسن بن علي (ت ٥٤٢هـ)، (٢٠٠٠). الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار الغرب الإسلامي.

ابن بشكوال، خلف بن عبد الملك (ت ٥٧٨هـ)، (١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م). الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم، تحقيق إبراهيم الأبياري، القاهرة، دار الكتاب المصري، بيروت، دار الكتاب اللبناني.

ابن بلقين، عبد الله (ت٤٨٣هـ)، (١٩٥٥م). مذكرات الأمير عبد الله بن بلقين المسمى بالتبيان، القاهرة، دار المعارف.

التجيبي، أبو بحر صفوان بن إدريس (ت ٥٩٨هـ) (١٩٨٠م). زاد المسافر وغرة محيا الأدب السافر، بيروت، دار الرائد العربي.

ابن ابي الخصال، أبو عبد الله محمد الغافقي (ت ٥٤٠هـ)، (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م). تحقيق محمد رضوان الداية، دمشق: دار الفكر.

ابن خاقان، الفتح، (د.ت)، قلائد العقيان في محاسن الأعيان، تونس، المكتبة العتيقة.

الخالدي، نوال (١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م). المساجلات الفكرية في الأندلس في القرن الخامس الهجري /الحادي عشر الميلادي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.

ابن الخطيب: أبو عبد الله محمد بن سعيد (ت ٧٧٦هـ)، (٢٠٠٣م). أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام، تحقيق سيد كسروي، بيروت، دار الكتب العلمية.

كناسة الدكان بعد انتقال السكان حول العلاقات السياسية بين مملكتي غرناطة والمغرب ف القرن الثامن الهجري) تحقيق محمد كمال شبانة، القاهرة، دار الكتاب العربي.

ابن خلدون: عبد الرحمن (ت٨٠٨هـ)، (١٤٣١هـ/٢٠١٠م). المقدمة، بيروت، المكتبة العصرية.

جباري، سامية (١٤٢٧- ١٤٢٨هـ/ ٠٠٦-٢٠٠٧م). الأزمة الأخلاقية في المجتمع الأندلسي كما صورها الأدب في عصر الطوائف والمرابطين، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر

حركات، إبراهيم (١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م). المغرب عبر التاريخ، الدار البيضاء، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء.

حسين، حمدي عبد المنعم (١٩٩٧م). التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في عصر المرابطين، دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٢م.

الحميري: أبو عبد الله الحموي (ت ٦٢٦هـ)، (د.ت)، الروض المعطار في أخبار الأقطار، بيروت، دار صادر.

الذهبي، محمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، (١٤١٧هـ/١٩٩٦م). سير أعلام النبلاء، تحقيق عواد معروف بشار وميحي السرحان، بيروت، مؤسسة الرسالة.

ابن رشد، أبو الوليد القرطبي (ت ٥٩٥هـ)، (د.ت)، تفسير ما بعد الطبيعة، (د.ن، د.م).

ابن رشد: أبو الوليد القرطبي (ت ٥٢٠هـ)، (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م). فتاوى ابن رشد، تحقيق المختار التليلي، بيروت، دار الغرب الإسلامي.

ابن أبي زرع: علي بن عبد الله الفاسي (ت ٧٤١هـ)، (١٩٧٢م). الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، الرباط، دار المنصور.

الزبيدي، محمد بن عبد الرزاق (ت ١٢٠٥هـ)، (١٣٨هـ/ ١٩٦٥م). تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الستار فراج، الكويت، دار التراث العربي.

الزجالي، عبيد الله القرطبي (ت ٦١٧هـ)، (د.ت). أمثال العوام في الأندلس، تحقيق محمد بن شريفة، الرباط، منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم.

الزهري، أبو عبد الله بن أبي بكر (ت أواسط القرن السادس الهجري)، (د.ت). الجغرافية، تحقيق محمد الحاج صادق، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية.

ابن سعيد: علي بن موسى (ت ٦٥٨هـ)، (٢٠٠٩م). المغرب في حلى المغرب، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف.

السقطي: محمد بن أبي محمد (ت ٦٣١هـ)، (١٩٣١م). آداب الحسبة، تحقيق ليفي بروفنسال وجورج كولان، باريس، مطبعة إرنست لورو.

السليماني، يحي، «أثر الأندلس الحضاري في الإدارة على المغرب في عصري المرابطين والموحدين»، بحث غير منشور

ابن شريفة، محمد (٢٠٠٦). «تاريخ الأمثال والأزجال في الأندلس والمغرب»، بحوث ونصوص، مطبعة دار المناهل، وزارة الثقافة، ج١.

ابن صاحب الصلاة: عبد الملك (ت ٥٩٤هـ)، (١٩٨٦م). المن بالإمامة في تاريخ المغرب والأندلس في عهد الموحدين، بيروت، دار الغرب الإسلامي.

الضبي: أحمد الضبي (ت ٥٩٩هـ)، (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م). بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس، تحقيق إبراهيم الأيباري، القاهرة، دار الكتاب المصري؛ بيروت. دار الكتاب اللبناني.

طهير، عبد الكريم، التواصل الاجتماعي بين بلاد المغرب والأندلس خلال عصري المرابطين والموحدين، مجلة أنثروبولوجية الأديان، جامعة حسيبة بن بو علي، الجزائر (الشلف)، العدد ٢٢، ٢٠١٨م.

عباس، إحسان (١٩٩٧). تاريخ الأدب الأندلسي في عهد ملوك الطوائف والمرابطين، الأردن، دار الشروق.

ابن عبدون: محمد الاشبيلي (ت ٥٢٠هـ)، (١٩٥٥م). رسالة في آداب الحسبة والمحتسب، تحقيق ليفي بروفنسال، القاهرة مطبعة المعهد العلمي للآثار الشرقية.

عبود، محمد، الحضارة الأندلسية بين الخصوصية والتراث الإنساني، بحث غير منشور.

ابن عذاري: أحمد المراكشي (ت ٧١٢هـ)، (١٩٨٣م). البيان المغرب في تاريخ الأندلس والمغرب، تحقيق جورج كولان وليفي بروفنسال، بيروت، دار الثقافة.

علية، الأندلسي (٢٠٠٧م). الحركة العلمية والفكرية والثقافية عند المرابطين، مجلة مركز البحوث الإسلامي، المغرب.

عنان، محمد عبد الله (١٣٨١هـ/ ١٩٨٣م). الآثار الأندلسية الباقية في إسبانيا والبرتغال، القاهرة، مؤسسة الخانجي.

الفارابي، محمد بن طرخان (ت ٣٣٩هـ)، (١٩٨٨م). التعليقات، تحقيق جعفر آل ياسين، بيروت، دار المناهل.

الفيروزآبادي: محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ)، (١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م)، القاموس المحيط، تحقيق نعيم العرقسوسي، بيروت، مؤسسة الرسالة.

ابن القطان: أحمد بن حسين (ت ٦٢٨هـ)، (١٩٩٠م). نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، تحقيق محمود مكي، بيروت، دار الغرب الإسلامي.

ابن الكردبوس: أبو مروان عبد الله (١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م)، الاكتفاء في أخبار الخلفاء، تحقيق صالح الغامدي، الرياض، مكتبة الملك فهد.

كونستبل، أوليفا ريمي (١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م). التجارة والتجار في الأندلس، ترجمة فيصل عبد الله، الرياض، مكتبة العبيكان.

المراكشي، عبد الواحد بن علي (ت ٦٤٧هـ)، (١٣٨٦م). المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق محمد سعيد العريان، القاهرة، مطبعة الاستقامة.

المجالي، أحمد (٢٠١١). «المرأة الأندلسية في الحياة السياسية (٩٢- ٤٨٤هـ/٧١١-١٠٩١م)». مجلة المؤتمر العالمي عن الإسلام والحضارة الإسلامية (الإسلام والجندر)، جامعة مالايا، ماليزيا.

محمود، ثريا (٢٠١٢). «أزياء المجتمع الأندلسي من سنة ٩٢- ٦٢٥هـ» مجلة الآداب، جامعة ديالى، العدد ١-٢.

م م م، (٢٠١٣). اللغة والهوية في الوطن العربي إشكالية تاريخية وثقافية وسياسية، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

م م م، (١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م). المعجم الوسيط، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية.

م م م، موسوعة دارة المعارف الإسلامية، مادة رباط

المقري: أحمد التلمساني (ت ١٠٤١هـ)، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن منظور: محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، (د.ت)، لسان العرب، بيروت، دار صادر.

المنوني، محمد (١٣٩٧هـ/١٩٧٧م). العلوم والفنون والآداب على عهد الموحدين، الرباط، مطبوعات دار المغرب للنشر والترجمة.

مهاوش، خليل بخيت؛ جاسم، وخالدة عباس (١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م). «المرابطون وأثرهم الحضاري والفكري في الأندلس من (٤٧٩هـ/ ٥٥٢هـ)»، مجلة الأستاذ، بغداد، العدد ٢٢٠، المجلد الأول.

مؤلف مجهول (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م)، الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تحقيق سهيل زكار وعبدالقادر زمامة، الدار البيضاء، دار الرشاد الحديثة.

مؤلف مجهول (١٩٤١). رسائل موحدية عن إنشاء الدولة المؤمنية، نشره ليفي بروفنسال، الرباط، المطبعة الاقتصادية.

ميكشيللي، أليكس (١٩٩٣م). الهوية، ترجمة علي وطفه، دمشق، دار الشروق الفرنسية.

الناصري السلاوي: أحمد بن خالد (ت ١٣١٤هـ)، (١٤١٨/ ١٩٩٧م)، الاستقصا في أخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق جعفر ومحمد الناصري، الدار البيضاء، دار الكتاب.

النباهي: علي بن عبد الله (ت٧٩٣هـ)، (١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م)، تاريخ قضاة الأندلس أو المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، بيروت، المكتبة العصرية.

النويري: أحمد بن عبد الوهاب (ت ٧٣٣هـ)، (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م)، نهاية الأرب في فنون الأدب، بيروت، دار الكتب العلمية.

ياقوت: أبو عبد الله الحموي (ت ٦٢٦هـ)، (د.ت)، معجم البلدان، بيروت، دار صادر.